

المقدمة

«سرقة التاريخ» الواردة في عنوان هذا الكتاب تشير إلى قيام الغرب بتولي المسؤولية عن التاريخ، وذلك يعني، أن يتم تصور الماضي وعرضه وفقاً لما حدث في مقياس أوروبية الإقليمي الضيق الأفق، وهي في الغالب أوروبية الغربية، ثم يُفرض التصور بعد ذلك على بقية العالم. وتدعي تلك القارة العديد من المزايم لنفسها، فتذهب إلى أنها قامت باختراع سلسلة من المؤسسات المحملة بالقيم مثل «الديمقراطية»، و«الراسمالية» التجارية، والحرية، والفردية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المؤسسات موجودة في سلسلة من المجتمعات الإنسانية بشكل أوسع بكثير جداً مما يرون. وأنا أجادل في أن الشيء نفسه يصدق على عواطف معينة مثل الحب (أو الحب الرومانسي) الذي كان يُنظر إليه في الغالب بوصفه قد ظهر في أوروبية فقط في القرن الثاني عشر وبوصفه جوهرياً مجبولاً في تحديث الغرب (في العائلة الحضرية، على سبيل المثال).

وذلك واضح إذا نحن نظرنا إلى الرواية التي يسردها المؤرخ البارز تريفور- روبر في كتابه، صعود أوروبية المسيحية. فهو يميز إنجازات أوروبية الفاتحة منذ عصر النهضة (على الرغم من أن بعض المؤرخين المقارنين يضعون ميزة تفوق أوروبية في التاريخ ابتداء من القرن التاسع عشر فقط). ولكنه ينظر إلى تلك الإنجازات بوصفها إنجازات أنتجتها تلك القارة على نحو فريد عديم النظير. وقد تكون ميزة التفوق مؤقتة ولكنه يجادل في أن:

الحكام الجدد للعالم، أيأ كانوا، سوف يرثون موقعاً كانت قد بنته أوروبية، وأوروبية وحدها. إن الأساليب الفنية الأوروبية، والأمثلة الأوروبية، والفكر الأوروبية هي التي كانت قد هزّت العالم غير الأوروبي وأخرجته من ماضيه - أخرجته من البربرية في إفريقية، وأخرجته من حضارة أقدم بكثير، وأبطأ بكثير، وأكثر جلالاً في آسيا، وكان تاريخ العالم، طوال القرون الخمسة الماضية، بالقدر الذي كان فيه مغزى، تاريخاً أوروبياً. وأنا لا أظن أننا نحتاج إلى تقديم أي اعتذار إذا كانت دراستنا للتاريخ هي دراسة ذات مركزية⁽¹⁾ أوروبية.

ومع ذلك، فهو يجادل في أن عمل المؤرخ هو «أن يختبرها (أي فلسفته)، وأن على

المؤرخ أن يبدأ بالسفر إلى الخارج، ولو كان من جملة ذلك السفر في داخل البلاد المعادية، وأنا أشير هنا إلى أن تريفور- روبر لم يسافر بعيداً إلى خارج أوروبا لا تصورياً ولا عملياً. وزيادة على ما تقدم، فهو في الوقت الذي يقبل فيه أن ميزات التفوق للمموسة قد بدأت مع عصر النهضة، فإنه يتبنى مدخل المؤمن بمذهب الأسس الجوهرية الذي يعزو إنجازات أوروبا إلى الحقيقة التي ترى أن العالم المسيحي كان قد امتلك «في نفسه ينابيع الحيوية الجديدة الهائلة»⁽²⁾ وقد ينظر بعض المؤرخين إلى تريفور- روبر بوصفه حالة متطرفة، ولكن، وكما أعتزم أن أبين، فإن هناك العديد من نسخ أخرى من اتجاهات مشابهة أكثر حساسية تربك تاريخ القارتين، إفريقية وآسيا، كليهما، وتاريخ العالم.

بعد عدة سنوات من الإقامة بين «قبائل» إفريقية وفي مملكة بسيطة في غانا كذلك، وصلت إلى السؤال عن عدد من المزايم الأوروبية التي يدعي فيها الأوروبيون أنهم قد «اخترعوا» أشكال الحكومة (مثل الديمقراطية)، وأشكال القرابة (مثل العائلة النووية)، وأشكال التبادل (مثل السوق)، وأشكال العدالة، في حين أن هذه الأشكال كانت موجودة على نطاق واسع في مكان آخر وبصورة بدائية جنينية على الأقل. وهذه المزايم مجسدة في التاريخ في ناحيتين: بوصفه اختصاصاً علمياً جامعياً وبوصفه خطاباً شعبياً. ومن الواضح أنه كانت هناك إنجازات أوروبية عظيمة عديدة في الأزمنة الحديثة، وكان يجب لتعليل هذه الإنجازات. ولكنها كانت في الغالب إنجازات مدينة بالكثير لثقافات حضرية أخرى مثل الصين. وفي الواقع فإن تباين الغرب عن الشرق، اقتصادياً وفكرياً معاً، قد جرى تبياناً على أنه تباين حديث نسبياً، وقد يثبت أنه مؤقت نوعاً ما. ومع ذلك، وعلى أيدي العديد من المؤرخين الأوروبيين، فقد تم النظر إلى مَحْرَك القارة الآسيوية، وفي الحقيقة إلى مَحْرَك بقية العالم، بوصفه مَحْرَكاً موسوماً بعملية تطور مختلفة جداً (متميزة «بالاستبداد الآسيوي» في الرأي المتطرف) وهو ما جرى ضد فهمي للثقافات الأخرى ولعلم الآثار الأسبق (قبل الكتابة وبعدها معاً). وأحد أهداف هذا الكتاب هو أن يواجه هذه التناقضات الواضحة وذلك بإعادة فحص

(2) تريفور- روبر 1965: 21.

الطريقة التي سبق للمؤرخين الأوروبيين أن تصوروا من خلالها التحولات الأساسية التي جرت في المجتمع منذ عصر البرونز من حوالي 3000 عام تقريباً قبل العصر العام. وفي هذا الاتجاه الفكري التفتُّ إلى قراءة أو إعادة قراءة أعمال المؤرخين الذين أعجبت كثيراً بأعمالهم، وهم، من بين آخرين، برودل، وأندرسون، ولازيت، وفينلي.

وتعتبر النتيجة ناقدة للطريقة التي عالج بها هؤلاء الكتاب، ومن جملتهم ماركس وويبر، بعض المظاهر من تاريخ العالم. ولذلك، فقد حاولت أن أُدخِل في الحوارات عنصراً ذا منظور مقارن أوسع، وهو الحوارات المماثلة لتلك التي تدور حول الملامح الجمعية والفردية من الحياة الإنسانية، وحول أنشطة السوق وغير السوق، وحول الديمقراطية و«الاستبداد». وهذه هي المجالات التي حدد فيها العلماء الغربيون مشكلة التاريخ الثقافي في إطار محدود نوعاً ما. ومهما يكن حين نعالج المرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق Antiquity* والتطور المبكر للغرب، فإن إهمال المجتمعات المبكرة («بالمقياس الصغير»⁹) التي يتخصص بها علماء الآثار شيء، وأما إهمال حضارات آسيا الكبيرة، أو بدلاً من ذلك تصنيفها بأنها «دول آسيوية»، فهو مسألة أخطر بكثير جداً وتتطلب إعادة التفكير لا في التاريخ الآسيوي فقط بل في التاريخ الأوروبي أيضاً. ووفقاً للمؤرخ تريفور-روبر، فإن ابن خلدون رأى الحضارة في الشرق مستقرة استقراً أكثر ثباتاً منها في الغرب. فقد امتلك الشرق «حضارة مستقرة مدّت جذوراً عميقة بالشكل الذي أقدرها على الاستمرار تحت الفاتحين المتكررين»⁽³⁾. ونادراً ما كان ذلك الرأي هورأي معظم المؤرخين الأوروبيين.

ومناقشتي هي، إذاً، منتج لرد فعل عالم آثار (أو عالم اجتماع مقارن) على التاريخ «الحديث». وإحدى المشكلات العامة التي واجهتني هي مشكلة فرضتها قراءتي لعمل غوردون تشايلد وعمل المؤرخين الآخرين لما قبل التاريخ، الذين وصفوا تطوّر حضارات

* (المترجم): من المفيد للقارئ الكريم أن يستحضر في ذهنه تاريخ الأزمنة القديمة لليونان، وهو يقسم إلى أربع مراحل: مرحلة عصور الظلام (1100 - 800 ق.م) والمرحلة البدائية القديمة (800 - 490 ق.م) والمرحلة الكلاسيكية (490 - 323 ق.م) والمرحلة الهيلينية (323 - 146) وهي باللغة الإنجليزية على

التوالي: Dark ages , archaic , antiquity, hellinistic.

(3) تريفور-روبر 1965: 27.

عصر البرونز في آسيا وفي أوروبا بأنها حضارات تسير على طول خطوط متوازية تقريباً. فكيف، إذاً، افترض كثيرون من الكتاب الأوروبيين تطوراً مختلفاً تماماً في القارتين بدءاً من «المرحلة الكلاسيكية» فصاعداً، إلى أن يقود في نهاية المطاف إلى «اختراع» الغرب «للرأسمالية»؟ إن النقاش الوحيد لهذا التباين المبكر كان قد تأطر على أساس تطور الزراعة القائمة على الري في أجزاء من الشرق مقارنة بالنظم التي غذاها المطر في الغرب⁽⁴⁾. وكانت هذه المناقشة قد أهملت التشابهات العديدة المستمدة من عصر البرونز التي قامت على أساس زراعة المحراث، والجر بالحيوانات، والمهن الحضرية والتخصصات الأخرى، والتي اشتملت على تطور الكتابة وأنظمة المعرفة الناجمة عن الكتابة، بالإضافة إلى الاستخدامات العديدة الأخرى للمعرفة ولتعلم القراءة والكتابة التي ناقشتها في: منطلق الكتابة وتنظيم المجتمع (1986).

وأرى أنها غلطة أن ننظر إلى الحالة على أساس بعض الاختلافات المحدودة نسبياً في أساليب الإنتاج فقط، في حين يوجد العديد جداً من التشابهات لا في الاقتصاد وحسب وإنما في أنماط الاتصال، وفي أنماط التدمير أيضاً، ومن جملتها في نهاية المطاف، استخدام البارود. وجميع هذه التشابهات، ومن جملتها التشابهات في بنية العائلة وفي الثقافة بشكل أعم، كانت قد وضعت جانباً لصالح الفرضية «الشرقية» التي تشدد على المحارك التاريخية المختلفة للشرق والغرب.

وتصير التشابهات العديدة القائمة بين أوروبا وآسيا في أساليب الإنتاج، والاتصالات، والتدمير، أكثر وضوحاً حين تقابل مع إفريقية، وهي تشابهات تُهمل في الغالب حين تطبق فكرة العالم الثالث من دون تمييز. وبعض الكتاب، على وجه الخصوص، يميل إلى التفاضل عن حقيقة أن إفريقية كانت معتمدة، على الأغلب، على الزراعة باستخدام المجرفة لا باستخدام المحراث والري المعقد. وهي لم تُخبر أبداً الثورة الحضرية التي جاء بها عصر البرونز. ومع ذلك، فلم تكن القارة معزولة، فممالك أسانتي وغرب السودان أنتجت الذهب الذي كان ينقل مع الأرقاء عبر الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط. وهناك أسهمت في تبادل السلع الشرقية من

(4) تريفور - روبر 1965: 27.

قبل البلدان* الأندلسية والإيطالية، والتي احتاجت من أجلها أوروبا احتياجاً كبيراً جداً إلى السبائك الذهبية⁽⁵⁾. وفي المقابل أرسلت إيطاليا قلائد الخرز، والحرائر، والأقطان الهندية من البندقية. إن سوقاً نشيطة ربطت ربطاً فضفاضاً بين اقتصادات زراعة استخدام المجرفة مع «الرأسمالية» التجارية الأولية البائدة ومع الزراعة التي يغذيها المطر في جنوب أوروبا من جهة، ثم مع الاقتصادات الحضرية، الصناعة والزراعة القائمة على الري في الشرق من جهة أخرى.

وإلى جانب هذه الصلات بين أوروبا وآسيا والاختلافات بين النموذج الأوروبي والنموذج الإفريقي، فقد تأثرت أنا بقوة بتشابهات معينة في العائلة وفي نظم القرابة في المجتمعات الكبيرة من أوروبا وآسيا. ففي مقابل «ثمن العروس» (أو من الأفضل «ثروة العروس») من إفريقية، الذي يعطى بموجبه أقارب العريس ثروة أو خدمات إلى أقارب العروس، فإن ما وجدته المرء في آسيا وأوروبا كان تخصيص ملكية أبوية للبنات، إما عن طريق الميراث عند الموت، أو عن طريق المهر عند الزواج. هذا التشابه في أوراسيا هو جزء من رزمة من تواز أوسع في المؤسسات وفي المواقف التي تصف جهود زملاء في تاريخ العائلة، والسكان، الذين كانوا، وما زالوا، يحاولون بعد أن يوضحوا تميز نمط الزواج «الأوروبي» الذي وجد في إنجلترا منذ القرن السادس عشر، وأن يربطوا هذا الاختلاف، ربطاً ضمناً في الغالب، مع التطور الفريد «للرأسمالية» في الغرب. ويبدو لي هذا الربط موضع تساؤل، ويبدو لي الإصرار على اختلاف الغرب عن الآخر مركزية عرقية إثنية⁽⁶⁾. ومناقشتي هي أن معظم المؤرخين في الوقت الذي يهدفون فيه إلى أن يتجنبوا المركزية العرقية الإثنية (مثل الغائية)، كانوا نادراً ما ينجحون في عمل ذلك بسبب معرفتهم المحدودة للآخر (ومن جملة ذلك بداياتهم الخاصة). وتلك المحدودية تقودهم في الغالب إلى الادعاء بمزاعم لا يمكن استدامتها، ضمناً أو صراحة، حول فرادة الغرب العديمة النظر.

وكلما نظرت إلى الوجوه الأخرى من ثقافة أوراسيا من قرب أكبر، وكلما اكتسبتُ

* (المترجم): سأستخدم كلمة بلدة وسأجمعها على بلدان وبلدات للتعبير عن كلمة تاون town .

(5) بوفيل 1933.

(6) غودي 1976.

خبرة أكبر بأجزاء من الهند، والصين، واليابان، شعرت شعوراً أكبر أن علم اجتماع الدول الكبيرة أو «حضارات» أوراسيا وتاريخها كانا يحتاجان إلى أن يكونا مفهومين بوصفهما تنوعين لواحد من الآخر. وذلك هو بالضبط ما تجعله أفكار الاستبداد الآسيوي، والاستثنائية الآسيوية، وأشكال العقلانية المتميزة، و«الثقافة» بشكل أعم، مستحيلاً على البحث والوضع موضع النظر. إن هذه الأفكار تمنع البحث «العقلاني» والمقارنة عن طريق اللجوء إلى التمايزات المطلقة، فأوروبية امتلكت هذا (المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، والرأسمالية)، وهم (كل واحد آخر عدا أوروبية) لم يمتلكوا. إن الاختلافات موجودة بالتأكيد. ولكن المطلوب هو المقارنة المتبصرة تبصراً أكبر، لا المقابلة الفجّة بين الشرق والغرب، والتي تتحول دائماً في النهاية لصالح الأخير⁽⁷⁾.

وهناك بعض النقاط التحليلية القليلة التي أود أن أقدمها في المنطلق لأن إهمالها، كما يبدو لي، مسؤول من بعض الوجوه عن استياء اتنا الحاضرة. أولاً، هناك ميل طبيعي إلى تنظيم الخبرة بافتراض مركزية صاحب الخبرة - سواء كان ذلك فرداً، أو مجموعة أو مجتمعاً. وأحد الأشكال الذي يمكن لهذا الموقف أن يتخذه هو ما ندعوه باسم المركزية العرقية الإثنية، وهي المركزية التي كانت مميزة للإغريق وللرومان، وهو أمر لا يثير الدهشة، ومميزة لأي مجتمع آخر كذلك. وكل المجتمعات الإنسانية تظهر قدراً معيناً من المركزية العرقية الإثنية، وهي من بعض الوجوه شرط للهوية الشخصية والاجتماعية لأعضاء المجتمعات. إن المركزية العرقية الإثنية، التي تعتبر المركزية الأوروبية والاستشراق تنوعين منها، ليست مرضاً أوروبياً محضاً: إن النافاهو الأمريكيين في الجنوب الشرقي، والذين يعرفون أنفسهم بأنهم هم «الشعب» ميالون بشكل مساو إلى المركزية العرقية الإثنية. ومثل ذلك اليهود أيضاً، والعرب، والصينيون. وذلك هو السبب الذي أكون من أجله متردداً، في أن أقبل المناقشات التي تضع مثل هذه الانحيازات في الأربعينيات من 1840، مثلما يفعل برنال⁽⁸⁾ بالنسبة إلى اليونان القديمة Ancient، أو في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما يفعل هوبسون⁽⁹⁾ بالنسبة إلى أوروبية، لأنهما، كما يبدو لي، يختصران التاريخ ويصنعان قضية خاصة من شيء هو أكثر عمومية بكثير مما ذهباً إليه، هذا في الوقت الذي أقدر

(7) فينلي 1981.

(8) برنال 1987.

(9) هوبسون 2004.

فيه أن هناك تنوعات من شدة المركزية العرقية الإثنية. فلم يكن الإغريق القدامى عاشقين كباراً من عشاق «آسيا»، وكان الرومان يميزون ضد اليهود⁽¹⁰⁾. وكانت الأسباب الداعية لذلك تختلف. ويقيم اليهود أسبابهم على مناقشات دينية، ويعطي الرومان الأفضلية على أساس القرب إلى العاصمة، وإلى الحضارة، ويقيم الأوروبيون المعاصرون أسبابهم على نجاح القرن التاسع عشر. وهكذا، فإن خطراً خبيئاً من المركزية العرقية الإثنية موجود في تبني مركزية أوروبية عن المركزية العرقية الإثنية، وهو شركٌ تقع فيه كثيراً كتابات مابعد الكولونيالية ومابعد الحداثة. ولكن إذا كانت أوروبا لم تبتدع الحب، أو الديمقراطية، أو الحرية، أو السوق الرأسمالية، مثلما سوف أجادل، فهي كذلك لم تبتدع المركزية العرقية الإثنية كذلك.

ومشكلة المركزية الأوروبية، على كل حال، تضخمت بحقيقة أن رؤية معينة للعالم في المرحلة الكلاسيكية الأوروبية، وهي الرؤية التي كانت قد تعززت بالسلطة التي استُمدت من نظام الكتابة الأبجدية الإغريقي الذي استخدم استخداماً واسعاً، كانت هي الرؤية التي استُملت وأمتصت وأدخلت إلى الخطاب الأوروبي لعلم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه، موفرة بذلك، على ما يظهر، غطاءً علمياً لتنويع واحدة من ظاهرة عامة. والجزء الأول من الكتاب يركز على تحليل هذه المزاعم بالنسبة إلى ما يخص التابع وتسلسل أحداث التاريخ بحسب زمنها.

ثانياً، إنه لأمر هام أن نفهم كيف برزت هذه الفكرة عن التباين الجذري بين أوروبا وآسيا، (وهذا ما سوف أناقشه بالدرجة الرئيسية بالنسبة إلى المرحلة الكلاسيكية)⁽¹¹⁾. وقد ازدادت المركزية الأوروبية الأولى سوءاً من جراء الأحداث الأخيرة على تلك القارة، ومن الهيمنة على العالم في مجالات مختلفة كان ينظر إليها في الغالب بوصفها أزلية. فابتداءً من القرن السادس عشر، حققت أوروبا موقفاً مهيمناً في العالم، وذلك في بعض الوجوه من خلال عصر النهضة، ومن خلال التقدم في المدافع والسفن التي أقدرتها على أن تستكشف وتستوطن أراضي جديدة وأن تطور مشروعها التجاري⁽¹²⁾، وذلك تماماً مثلما وقرّ تبني الطباعة توسع التعليم⁽¹³⁾. وقرب

(10) غودمان 2004: 27.

(11) تتعلق هذه النقطة بمناقشة إرنست غيلنر مع إدوارد سعيد حول الاستشراق في غيلنر 1994.

نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية، حققت أوروبا عملياً هيمنة اقتصادية في كل أنحاء العالم. وفي سياق الهيمنة، حيثما حدثت، بدأت المركزية العرقية الإثنية تكتسب مظهراً أكثر عدوانية. واعتبرت «السلالات الأخرى» ألياً «سلالات أقل» وفي أوروبا صُنعت معرفةً حاذقة (وأحياناً عرقية في نبرتها، على الرغم من أن التفوق قد عُدد في حالات كثيرة تفوقاً ثقافياً لا طبيعياً) صنعت الأسباب التي من أجلها كان ينبغي أن يكون هذا الموقف كذلك. بعضهم ظن أن الله، الله المسيحي أو الدين البروتستانتي، أرادها وفق تلك الطريقة. وكثيرون مازالوا يظنون ذلك. وكما أصر بعض المؤلفين، فإن هذه الهيمنة تحتاج إلى أن تشرح. ولكن التفسيرات المستندة إلى العوامل الأزلية الموجودة منذ عهد بعيد، عرقية أو ثقافية، هي تفسيرات غير مرضية لا نظرياً فقط، ولكن تجريبياً أيضاً، نظراً إلى أن التباين كان متأخراً. ويجب علينا أن نكون حذرين من تفسير التاريخ بطريقة غائية، أي، تفسير الماضي من وجهة نظر الحاضر، مسقطين الميزة المعاصرة على الأزمنة الماضية رجوعاً إليها من الحاضر، وذلك في الغالب بتعابير أكثر «روحانية» مما يبدو مضموناً.

إن الاستقامة الخطية المتقنة للنماذج الغائية، التي تصنف كل شيء غير أوروبي معاً بوصفه مفقوداً في المرحلة الكلاسيكية، وتجبر التاريخ الأوروبي نفسه على الدخول في رواية تسرد تغييرات تقدمية مربية، هي استقامة يجب أن يتم استبدالها ليحل محلها علم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه، وهو العلم الذي يأخذ مدخلاً أكثر مرونة في التقسيم إلى مراحل زمنية، والذي لا يفترض ميزة أوروبية فريدة عديمة النظر في عالم ما قبل الحديث، والذي يربط التاريخ الأوروبي إلى الثقافة المشتركة في الثورة الحضرية من عصر البرونز. ويجب علينا أن نرى التطورات التاريخية اللاحقة في أوراسيا على أساس مجموعة حركية دينامية من الملامح والعلاقات، وهي في تفاعل مستمر ومتعدد، وخصوصاً المرتبطة بالنشاط («الرأسمالي») التجاري الذي تبادل

(12) سيبولا 1965.

(13) قام هوبسون 2004 بالتساؤل عن هذه الميزة، ولكن علينا أن نعلل نجاح «توسع أوروبا» لا في الأمريكيتين ولكن نجاحها على وجه الخصوص في الشرق حيث وقفت ضد الإنجازات الهندية والصينية في هذه المنطقة. انظر أيضاً إيزينشتاين 1979.

الفكر مثلما تبادل المنتجات. وبهذه الطريقة فإننا نستطيع أن نفهم التطور المجتمعي في إطار أوسع، وذلك بوصفه تفاعلياً وتطورياً بالمعنى الاجتماعي لا على أساس أنه تتابع يتقرر بشكل إيديولوجي من أحداث أوروبية محضة.

ثالثاً، لقد كان التاريخ الإنساني محكوماً بأصناف مثل «الإقطاع» و «الرأسمالية» وهي التي اقترحها المؤرخون، المحترفون منهم والهواة، مع كون أوروبية في الأذهان. أي، لقد تم بشكل تفصيلي وضع تقسيم «تقدمي» للمراحل الزمنية من أجل الاستخدام الداخلي على خلفية مَحْرَك أوروبية الخاص⁽¹⁴⁾. ولذلك ليس هناك أي صعوبة في إظهار أن الإقطاع هو جوهرياً أوروبي، على الرغم من أن بعض العلماء من أمثال كولبورن قد قاموا بمحاولات في المدخل المقارن، بادئين دائماً من قاعدتهم الأوروبية الغربية وعائدين إليها. وليست هذه هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المقارنة من ناحية علم الاجتماع. وكما سبق أن اقترحت، فيجب على المرء أن يبدأ بملاحق من مثل امتلاك الأرض المعتمد على الغير وأن يبني شبكة من خصائص الأنواع المختلفة.

لقد أظهر فينلي أن من المفيد فائدة أكبر أن تُفحص الاختلافات في المواقف التاريخية باستخدام شبكة، وهذا ما يستخدمه هولفحص الرق، معرِّفاً العلاقة بين عدد من حالات العبودية، ومن جملتها رق الأرض، وحياسة الأرض بالتملك أو بالأجرة، والتوظيف، لا باستخدام تمييز قاطع كالتمييز بين العبد والحر، مثلاً، وذلك نظراً إلى أن هناك العديد من التدريجات الممكنة⁽¹⁵⁾. وتظهر صعوبة مشابهة مع امتلاك الأرض، وهو امتلاك يصنف في الغالب تصنيفاً فجاً إما بوصفه «ملكية فردية» أو بوصفه «امتلاكاً جمعياً». وفكرة مين Maine عن «التدرج الهرمي للحقوق» متعايشة في الوقت نفسه وموزعة على مستويات مختلفة في المجتمع (شكل من أشكال الشبكة) تمكننا من أن نتجنب مثل هذه المعارضة المضللة. وهي تمكن المرء من أن يفحص المواقف الإنسانية بأسلوب أدق فهماً وأكثر دينامية حركية. وبهذه الطريقة يستطع المرء أن يحلل التشابهات والاختلافات التي تقوم، لِنُقَل، بين أوروبية الغربية

(14) انظر ماركس وإنفلز 1969: 504.

(15) انظر بيون 1970، الصورة في البداية و ص 3. وكذلك بيون 1963 وفيه استخدمت فكرة الشبكة لفهم الظاهرة النفسية.

وتركيا، من دون أن نغدو متورطين، قبل الأوان الصحيح، في بيانات فجأة مضللة من نوع: «كان في أوروبا إقطاع، ولم يكن في تركيا». وكما أبان موندي وآخرون، فإن تركيا، بعدد من الطرق، كان لديها نوع ما من الإقطاع الذي كان يشبه الشكل الأوروبي (16). وباستخدام الشبكة يستطيع المرء أن يسأل آنئذ إن كان الاختلاف كافياً حسب ما يظهر لكي يكون قد امتلك العواقب التي تخص التطورات المستقبلية للعالم، والتي كان كثيرون قد افترضوها. ولا يبقى المرء بعد ذلك معالجاً لتصورات إفرادية صيغت بطريقة لا تستند إلى المقارنة ولا إلى علم الاجتماع (17).

إن الموقف بخصوص التاريخ الكوني قد تغير تغيراً كبيراً منذ أن اقتربت أنا شخصياً من هذا الموضوع. فقد أصر عدد من المؤلفين، وخصوصاً الجغرافيين بلوت، على التشويبهات التي أسهم بها المؤرخون المتصفون بالمركزية الأوروبية (18). وغير الاقتصادي غنتر فرانك موقفه تغييراً جذرياً عن «التطور» وطلب منا أن نستأنف الشرق، أن نعاود تقويم الشرق (19). وقد أعطى العالم الاختصاصي بالصين بوميرانز خلاصة تتصف بالعلم والمعرفة، ودعاها: التباين الكبير (20) بين أوروبا وآسيا، وهو التباين الذي يراه واقعاً عند بداية القرن التاسع عشر فقط، قبل أن توجد تلك القابلية للمقارنة بين المجالات الأساسية. وقد كتب حديثاً عالم العلوم السياسية، هوبسون رواية شاملة تسرد ما يدعوه هو الأصول الشرقية للحضارة الغربية، محاولاً بذلك أن يبين أولية الإسهامات الشرقية (21). ثم هناك بعد ذلك المناقشة المثيرة للإعجاب التي قدمها فيرنانديز - أرميستو عن الدول الكبيرة من أوراسيا، وعاملها

(16) موندي 2004.

(17) في الوقت الذي كنت قد تحدثت عن هذا الشكل من المقارنة في علم الاجتماع، كان هناك قلة من علماء الاجتماع قادرة على تنفيذ مقارنة تتعلق بالمؤسسات الإنسانية على مستوى يشمل العالم كله. وما كان هناك علماء إنسان، على الرغم من أن هذا العمل برأيي ينسجم مع عمل إي. آر. راديكليف براون. وكلا الاختصاصيين يكون في كثير من الأحيان مغلقاً على المقارنات بين الشرق والغرب من نوع مشكوك فيه. وربما كانت مدرسة دوركهايم عن حويليات علم الاجتماع هي التي وصلت إلى أقرب ما يكون من إنجاز برنامج مرض.

(18) بلوت 1993، 2000.

(19) فرانك 1998.

(20) بوميرانز 2000.

بوصفها متساوية، طوال الألف الأخيرة من الأعوام⁽²²⁾. وإضافة إلى ما تقدم، فإن عدداً متزايداً من علماء عصر النهضة، من أمثال المؤرخة المعمارية ديبورا هوارد والمؤرخ الأدبي جيرري بروتون، قد شدّدوا على الدور المهم الذي لعبه الشرق الأدنى في حث أوروبا⁽²³⁾، تماماً مثلما قام عدد من مؤرخي العلوم والتقانة بلفت الانتباه إلى الإسهام الشرقي الضخم في الإنجازات اللاحقة التي حققها الغرب⁽²⁴⁾.

وهدي في الخاص هو أن أبين كيف أن أوروبا لم تهمل فقط أو تستهن بتاريخ بقية العالم وحسب، وهو الأمر الذي كانت عاقبته أن أوروبا أساءت تفسير تاريخها الخاص بها، بل فرضت أيضاً تصوراتها التاريخية ومراحلها التاريخية التي أدت إلى زيادة سوء فهمنا لآسيا بطريقة مهمة من أجل المستقبل، مثلما هي مهمة من أجل الماضي. ولست أسعى إلى إعادة كتابة تاريخ كتلة أرض أوراسيا، ولكنني مهتم بتصحيح الطريقة التي ننظر بها إلى تطور أرض أوراسيا من الأزمنة المسماة بالتقليدية الكلاسيكية، وأن أربط في الوقت نفسه أوراسيا مع بقية العالم، في محاولة أبين فيها أنه كان من المثمر أن نعيد توجيه مناقشة تاريخ العالم على وجه العموم. لقد حددت مناقشتي بالعالم القديم وإفريقية. وقام آخرون، وخصوصاً آدمز⁽²⁵⁾، بمقارنة العالم القديم بالعالم الجديد، فيما يختص، على سبيل المثال، بالتحضير. ومثل هذه المقارنة سوف تثير قضايا أخرى، مثل - تجارتهم واتصالاتهم في تطور «الحضارة»، ولكنها تتطلب بشكل واضح تشديداً أكبر على التطور الاجتماعي الداخلي لا الانتشار التجاري أو غيره، الذي له نتائج مهمة بالنسبة إلى أي نظرية للتطور.

وكانت غايتي العامة شبيهة بغاية بيتر بيرك في معالجته لعصر النهضة، ماعدا أنني بدأت من المرحلة الكلاسيكية. فهو يكتب ليقول: «أنا أسعى إلى أن أعاود فحص السرد الكبير عن صعود الحضارة الغربية» الذي يصفه بأنه «الرواية الظاهرة للإنجاز الغربي بدءاً من الإغريق فصاعداً، والذي يشكل فيه عصر النهضة حلقة

(22) فيرنانديز - أرميستو 1995.

(23) هوارد 2000، بروتون 2002.

(24) للتفاصيل انظر غودي 2003.

(25) للتفاصيل انظر غودي 2003.

في سلسلة تشتمل على الإصلاح الديني، والثورة العلمية، والتوير، والثورة الصناعية، وهكذا⁽²⁶⁾. وفي مراجعة بيرك للبحث الحديث عن عصر النهضة يحاول أن «ينظر إلى ثقافة أوروبية الغربية بوصفها ثقافة واحدة بين أخريات - متعايشة ومتفاعلة مع جيرانها، وعلى الخصوص بينزلة والإسلام، وكلاهما كان يمتلك «نهضته» الخاصة به من المرحلة الكلاسيكية لتاريخ قدماء الإغريق والرومان».

ويمكن أن ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول منه يفحص صدقية التصور الأوروبي من نوع معادل للإسناد عند العرب، سلسلة نسب اجتماعي ثقافي، يصعد من المرحلة الكلاسيكية، ويتقدم إلى الرأسمالية عبر الإقطاع، واضعاً جانباً آسيا بوصفها «استثنائية»، أو «استبدادية»، أومتخلفة. والقسم الثاني من الكتاب يفحص أعمال ثلاثة من كبار علماء التاريخ، وجميعهم مؤثرون تأثيراً شديداً، وقاموا بمحاولة لرؤية أوروبية في علاقة مع العالم، ولكنهم مع ذلك يمنحون الامتياز لهذا الخط الحصري المفترض للتطور، وهم، نيدهام، وهو الذي أظهر المنزلة غير العادية للعلم الصيني، وعالم الاجتماع إلياس الذي رأى أصل «العملية التمدنية» في أوروبية في عصر النهضة، والمؤرخ الكبير للبحر الأبيض المتوسط، برودل، الذي ناقش أصول الرأسمالية. وأنا أقوم بذلك لأسجل نقطة، وهي أن معظم المؤرخين، ومن جملتهم المؤرخون البارزون، الذين يعبرون بلا شك عن رعب من التاريخ الغائي أو المركزي الأوروبي، قد يقعون في هذا الشك. والقسم الأخير من الكتاب ينظر إلى الزعم الذي ادعاه كثيرون من الأوروبيين، من العلماء والناس العاديين، بأنهم كانوا حراساً لمؤسسات معينة هي موضع تقدير، مثل النسخة الخاصة من البلدة، والجامعة، والديمقراطية نفسها، وحراساً لقيم معينة، مثل الفردية، بالإضافة إلى عواطف معينة كذلك مثل الحب (أو الحب الرومانسي).

تثار الشكاوى أحياناً من أن أولئك الناقدون لرؤية المركزية الأوروبية وإطارها كثيراً ما يحتدون بنبرة أصواتهم في أثناء تعليقاتهم. لقد حاولت أن أتجنب تلك النبرة من الصوت، وأن أركز على المعالجة الواقعية الناجمة عن مناقشاتي السابقة.

ولكن الأصوات في الجانب الآخر هي في الغالب مهيمنة، وواثقة من نفسها جداً، إلى درجة يمكن معها أن نُعذر في رفع أصواتنا.

* * *